الأمم المتحدة S/PV.6692

مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٦٩٢**

الثلاثاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد تشوركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد بيرغر
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البرتغال	السيد كابرال
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد سون شياوبو
	فرنسا	السيد آرو
	غابون	السيد ميسون
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	لبنان	السيد سلام
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد أونميولا
	الهند	السيد فيناي كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-64534 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد أوسكار فيرنانديث - تارانكو.

السيد فيرنانديث - تارانكو (تكلم بالإنكليزية): لا يزال إحراز تقدم ذي مصداقية في التوصل إلى السلام بين إسرائيل والفلسطينيين أكثر إلحاحا من أي وقت مضى، لكنه ظل بعيد المنال في سياق التوترات في الميدان، وانعدام الثقة العميق بين الطرفين والديناميات الإقليمية المتقلبة. وخلال الشهر المنصرم، اندلعت حوادث عنيفة بمستوى يبعث على القلق. ووقعت أيضا جولة خطيرة أخرى من التصعيد في غزة. وليس هناك تقدم فيما يتعلق بتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، مما يبدد الآمال ويؤكد على الحاجة الملحة إلى انخراط الطرفين دون تأخير في مفاوضات موضوعية جادة لتسوية جميع مسائل الوضع الدائم.

وتتواصل الجهود المبذولة لمساعدة الطرفين على استئناف المحادثات المباشرة. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عقد مبعوثو المجموعة الرباعية وممثلها بلير جولتهم الثالثة من الاجتماعات المنفصلة مع المفاوضين الإسرائيليين والفلسطينيين. وأكدوا مجددا على البيان الذي أصدره، في ٢٣ أيلول/سبتمبر، الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية (انظر SG/2178) وشددوا على الهدف الهام المتمثل في إجراء حوار مباشر بين الطرفين دون تأخير أو شروط مسبقة، يبدأ بعقد اجتماع تحضيري ويفضي إلى تقديم اقتراحات شاملة بشأن الأراضي والأمن. ودعا المبعوثون الطرفين إلى تهيئة البيئة المؤاتية لبدء المحادثات، وحثوا الطرفين على الامتناع عن القيام بأعمال استفزازية.

ولا نزال نعتقد أن الحد من تخفيف التوتر ضروري لتيسير استئناف المحادثات المباشرة والمفيدة بين الطرفين. ومن المشجع أن كلا من إسرائيل والفلسطينيين أشاروا في الاجتماع الأخير مع مبعوثي المجموعة الرباعية إلى الرغبة في التفكير بشكل بناء بخصوص الأعمال المتبادلة التي قد تساعد في الحد من التوترات. وسيكثف المبعوثون جهودهم لمساعدة الطرفين في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة إلى أنه بينما كان يرفع العلم الفلسطيني فوق المقر الدائم لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، لم تقم السلطة الفلسطينية باتخاذ المزيد من الخطوات نحو العضوية في هيئات الأمم المتحدة الأخرى أو وكالاتها المتخصصة. وقررت حكومة إسرائيل في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر استئناف تحويل عوائد الضرائب والجمارك المستحقة للسلطة الفلسطينية، التي كانت قد احتجزت بعد تصويت اليونسكو. ومن الضروري أن تستمر هذه التحويلات بصورة منتظمة ويمكن التنبؤ بها، وذلك لحماية الإنجازات التي حققتها السلطة الفلسطينية في خطة بناء الدولة.

لقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير سلسلة من التطورات لا تزال تثير بالغ القلق. لقد أعلن عن بناء عدد من المستوطنات الجديدة. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر أُقرت خطة لبناء ١١٩ وحدة سكنية في مستوطنة شيلو في الضفة الغربية. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر سارت إجراءات الموافقة على تصاريح بناء ١٤ وحدة سكنية في حي

رأس العمود في القدس الشرقية قدما واقتربت من الانتهاء. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر صدرت الموافقة على بناء ٤٠ دارا ومزرعة قرب مستوطنة إفرات في الضفة الغربية، بالقرب من مدينة بيت لحم الفلسطينية، مما عرقل النمو الطبيعي لذلك المركز الحضري الفلسطيني. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر أعلنت حكومة إسرائيل نيتها الإعلان عن مناقصة لبناء ١ ٠٢٨ وحدة سكنية في هار حوماه وبيتار عيليت وغفعات زئيف. وقد أعاد الأمين العام التأكيد في ١٢ كانون الأول/ديسمبر على أن جميع أعمال البناء في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتعارض مع القانون الدولي ومع واجبات إسرائيل بموجب خارطة الطريق، وتمس بمفاوضات الوضع النهائي، ويجب أن تتوقف.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير هُدم ٥٧ مبنى فلسطينيا تتألف من ٢٨ منزلا سكنيا في الضفة الغربية بسبب الافتقار إلى تصاريح البناء. وتقع ٦ من المنازل التي هدمت في القدس الشرقية، وهذا يعني استئناف أعمال هدم الأبنية السكنية في المدينة في أعقاب فترة من ضبط النفس النسبي.

وطيلة هذا العام وجهنا تحذيرات متكررة من زيادة لجوء المستوطنين الإسرائيليين إلى العنف. ومما يبعث على عميق الجزع أن هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم أصبحت أعمالا منهجية متكررة – غالبا، وإن لم يكن حصريا، في سياق إجراءات حكومية متوقعة ضد البناء الاستيطاني غير القانوني. وأثناء الفترة المشمولة ألحق المستوطنون إصابات بستة فلسطينيين، بينهم طفلان. وفي ١٤ و ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر أُضرمت النيران بالسيارات والممتلكات الفلسطينية الأخرى. واستُهدفت أيضا عدة مساجد. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر نُفذ هجوم لحرق مسجد في قرية بورقين في الضفة الغربية. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر أُضرمت النار في مسجد في قرية بركة بالقرب من رام الله، وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر دُنّس مسجد قرب الخليل. وبالإضافة إلى ذلك، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر، دُنس مسجد لا يستخدم حاليا في القدس الغربية. وأثناء ليلة ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اقتحم عدة عشرات من المتطرفين الإسرائيليين قاعدة لقوات الدفاع الإسرائيلية وقطعوا الطرق القريبة في الضفة الغربية. وبموازاة ذلك، اقتربت مجموعة من المتطرفين الإسرائيليين من الحدود مع الأردن ولكن قوات الدفاع الإسرائيلية منعتهم من العبور. وإننا نرحب بالإدانة الشديدة التي أصدرها رئيس الوزراء نتنياهو لأعمال العنف تلك، مثلما نرحب بنيته المعلنة العمل على منع تكرار تلك الحوادث. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن تترجم تلك البيانات إلى أعمال حاسمة سريعة، بما في ذلك الأعمال التي تحمي الفلسطينيين وممتلكاتهم.

الاحتجاجات ضد الجدار العازل في الضفة الغربية المحتلة استمرت بصورة منتظمة، لأن خط الجدار ينحرف عن الخط الأخضر، في تعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر توفي فلسطيني أثناء احتجاج على استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على أرض مملوكة ملكية خاصة متأثرا بجراح كان قد أصيب بها قبل يوم في بلدة نبي صالح في الضفة الغربية، بعدما أطلق عليه جندي من قوات الدفاع الإسرائيلية، من مسافة قصيرة جدا، قنبلة مسيلة للدموع من عربة مصفحة لقوات الدفاع الإسرائيلية كان المحتج يلقي بالحجارة عليها. وأصيب ٦١ فلسطينيا و ٣ جنود من قوات الدفاع الإسرائيلية بجراح أثناء احتجاجات مماثلة. وننتظر الآن نتائج التحقيقات التي استهلتها السلطات الإسرائيلية. واسمحوا لي بأن أشدد على أن الحق في الاحتجاج السلمي لا بد وأن يحترم وأن الاحتجاجات يجب ألا يتخللها العنف أبدا.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير أجرت قوات الدفاع الإسرائيلية، متحججة بأسباب أمنية، ٣٣٧ عملية في الضفة

الغربية أصيب أثناءها ١٥٤ فلسطينيا بجراح، بمن فيهم ٦ أطفال، واحتُجز ٢٣٣ شخصا. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر تم الإفراج عن ٥٥٠ سجينا، بينهم ٥٥ حدثا و ٦ نساء، كجزء من المرحلة الثانية من الاتفاق على تبادل السجناء لإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط.

وواصلت قوات الأمن الفلسطينية العمل على فرض القانون والنظام في الضفة الغربية، بما في ذلك الاستيلاء على أجهزة غير متفجرة ونزع فتيلها في ٢١ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر و ٣ كانون الأول/ديسمبر. واستمر التعاون الوثيق مع قوات الأمن الإسرائيلية، مما أدى إلى إلقاء القبض على عدد من المشتبه في ارتكابهم أعمال عنف ضد الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وفي القدس الشرقية تظل حقوق الإقامة للفلسطينيين مسألة من مسائل حقوق الإنسان التي تبعث على شديد القلق. ففي ٦ كانون الأول/ديسمبر طرد ثاني عضو من الأعضاء الأربعة المنتمين لحماس في المجلس التشريعي الفلسطيني عن القدس الشرقية، الذين كانوا في ملجأ للجنة الصليب الأحمر الدولية منذ حزيران/يونيه ٢٠١٠ – طُرد من القدس الشرقية إلى رام الله. وفي تطور منعزل، فُتح في ١٤ كانون الأول/ديسمبر الممر الذي يربط بين باب المغاربة بالحرم الشريف، والذي كان السياح وغير المسلمين يسلكونه للوصول إلى المجمع، بعد إغلاق مؤقت لأسباب أمنية أثارتها البلدية.

وفي غزة وجنوب إسرائيل، شهدنا مرة أخرى تدهورا خطيرا في الحالة الأمنية. ففي ٧ كانون الأول/ديسمبر، قُتل متمرد من الجهاد الإسلامي وأصيب متمرد آخر إصابة خطيرة بقذيفة أطلقتها قوات الدفاع الإسرائيلية. وقد صرحت إسرائيل بأن المتمردَيْن كانا يخططان لشن هجوم على امتداد المنطقة العازلة. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أدت ضربة إسرائيلية جوية إلى مقتل متمردين اثنين في مدينة غزة وإصابة ١٠ مدنيين. وصرحت إسرائيل بأن أحد المتمردَيْن كان قد اشترك في الماضي في هجوم على إسرائيل وكان يخطط لشن هجمات أخرى. واستمر إطلاق المقذوفات من غزة إلى داخل إسرائيل بكثافة في أعقاب الضربة الجوية، ولكن لم يبلَّغ عن أضرار أو إصابات. ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط أيد بهمة الجهود المصرية لاستعادة الهدوء.

وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير بكاملها أُطلقت ٤٥ مقذوفة، بما فيها ٥ صواريخ من نوع غراد، من غزة إلى داخل إسرائيل. وشنت قوات الدفاع الإسرائيلية ٩ غارات ونفذت ١٣ ضربة جوية أسفرت عن مقتل ثلاثة متمردين وثلاثة مدنيين فلسطينيين، بينما لحقت إصابات بخمسة متمردين و ٢١ مدنيا فلسطينيا. وإننا نندد بأشد لهجة بأي إطلاق عشوائي للمقذوفات باتجاه المناطق المدنية وندعو إسرائيل إلى التحلي بأقصى درجات ضبط النفس. وإن الواجبات المنبثقة من القانون الإنساني الدولي لا بد من احترامها لحماية المدنيين.

تنفيذ مشاريع للأمم المتحدة بقيمة إجمالية تقرب من ٣٦٥ مليون دولار مستمر في غزة وإن مواد البناء لتلك المشاريع تدخل إسرائيل عبر معبر كرم شالوم. وقد زار المنسق الخاص سيري مؤخرا غزة ولاحظ التقدم المحرز في مشروع الإسكان في خان يونس ومشاريع أخرى في عدد من المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وبينما ما زالت ثلاثة مشاريع إسكان رئيسية للأونروا في انتظار الموافقة عليها، فإن ذلك التقدم أدى إلى تحسين حياة الناس في غزة ويجب إدامته وتوسيع نطاقه. وقد شعرنا بالارتياح من الاستئناف المحدود للصادرات الزراعية إلى

أوروبا، بما قيمته ٢٥ مليون دولار تقريبا، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ولكن القيود الشديدة ما زالت مفروضة، واحتياجات سكان غزة المدنيين تظل كبيرة. وقد واصلنا الدعوة إلى التحرير التام لمواد البناء المستوردة كوسيلة لتعزيز الاقتصاد المشروع والاستعاضة عن تجارة الأنفاق غير المشروعة. ومما يتسم بالأهمية السماح باستئناف الصادرات على المستوى المناسب، بما في ذلك النقل إلى الضفة الغربية. وتلك التغييرات يمكن أن تطبق مع إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) بجميع جوانبه، ويمكن أن تُحدث فارقا كبيرا في حياة غزاويين كثيرين. وسنواصل العمل مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ذلك المضمار.

ونشعر بالقلق من نية سلطات الأمر الواقع فرض الضرائب على بنك فلسطين والبنك الإسلامي الفلسطيني، وفرض الحظر على سفر كبار موظفي البنكين. إن مزاولة المهام الاعتيادية لقطاع الصيرفة حيوية لاقتصاد غزة. وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد الأمم المتحدة على الخدمات المالية لهاتين المؤسستين لتنفيذ عملياتها في غزة.

في عطلة نهاية الأسبوع السابقة عُقدت سلسلة من الاجتماعات بين الفصائل الفلسطينية في القاهرة كجزء من الجهود الرامية إلى الدفع قدما بالمصالحة الفلسطينية. و لم يتسن لحد الآن وضع اللمسات الأخيرة على عدد من الأحكام الأساسية لاتفاق المصالحة، وإن الاجتماعات ستستمر طيلة هذا الأسبوع. وإننا نواصل مساندة جهود المصالحة ضمن إطار التزامات منظمة التحرير الفلسطينية ومواقف اللجنة الرباعية ومبادرة السلام العربية.

وأخيراً، قام مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، السيد فرانك لارو، بزيارته الاولى للأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل في الفترة من ٦ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر. وعرض استنتاجاته وتوصياته الأولية في القدس بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر.

واسمحوا لي الآن أن انتقل إلى لبنان، حيث هناك عدد من الحوادث التي وقعت في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وأثارت القلق منذ آخر إحاطة إعلامية لنا إلى المجلس. في ٩ كانون الأول/ديسمبر، تم تفجير عبوة ناسفة زرعت على جانب الطريق استهدفت دورية تابعة لليونيفيل في ضواحي مدينة صور فأصابت خمسة جنود من حفظة السلام واثنين من المارة المدنيين اللبنانيين. ولقد دان الأمين العام وهذا المجلس الهجوم، وهو ثالث هجوم مباشر ضد اليونيفيل هذا العام، والاول في منطقة عمليات اليونيفيل منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

ووقعت حادثتا إطلاق صواريخ في الأسابيع الأخيرة. وتم بالفعل إطلاع المجلس على حادثة إطلاق الصواريخ التي وقعت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، أطلق صاروخ واحد من منطقة وادي القيسيه باتجاه إسرائيل. أصاب الصاروخ مترلا خاصا في قرية حولا اللبنانية، على بعد بضعة كيلومترات من الخط الأزرق، وتسبب بإصابات خطيرة لامرأة داخل المترل. بالإضافة إلى ذلك، في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، عثرت القوات المسلحة اللبنانية على أربعة صواريخ جاهزة للإطلاق في منطقة عمليات اليونيفيل. الأمين العام يدين جميع الهجمات الصاروخية العشوائية، ويحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. وهو يذكّرها بالتزامها بالتقيد الكامل بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) واحترام وقف الأعمال العدائية.

إن السلطات اللبنانية والسياسيين اللبنانيين من جميع الأطياف السياسية في لبنان دانوا هذه الحوادث كافة، التي تمثل محاولات لتقويض القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وزعزعة استقرار الحالة في جنوب لبنان. والتحقيقات في جميع هذه الحوادث جارية. وعمدت القوات المسلحة اللبنانية واليونيفيل إلى تكثيف أنشطتهما التنفيذية الفردية والمشتركة لمنع تكرار وقوع حوادث مماثلة. وفي الوقت نفسه، استمرت الطلعات الجوية الإسرائيلية فوق الأجواء اللبنانية بصورة يومية تقريبا، ولم يتم إحراز أي تقدم بشأن المسائل المعلقة الأخرى من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وفي تطور إيجابي، أعلن رئيس الوزراء نجيب ميقاتي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عن تحويل حصة لبنان من ميزانية المحكمة الخاصة بلبنان لعام ٢٠١١. رحب الأمين العام بهذه الخطوة الهامة، وأعرب لرئيس الوزراء ميقاتي عن ثقته باستمرار احترام لبنان لالتزاماته الدولية.

أمّا الحالة داخل مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في صيدا فما زالت متوترة بعد محاولتين مؤخراً لاغتيال حراس شخصيين لقادة محليين من منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم القتال الذي جرى بين الفصائل الفلسطينية. ونتيجة لهذه التوترات، قُتل اثنان من الحرس الشخصي للزعيم من الكفاح المسلح الفلسطيني، العقيد محمود عيسى، في ١٤ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر.

والحالة في سوريا لا تزال مصدرا للقلق العميق والمتنامي للأمم المتحدة. ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أطلعتكم المفوضة السامية لحقوق الإنسان، نفانيثيم بيلاي، على استمرار الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان في سوريا، وأعقب ذلك إحالة الأمين العام لتقرير اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق المعنية بسوريا إلى المجلس. وفي الأيام الأخيرة، استمرت الاحتجاجات الشعبية تواجه القمع العنيف، مما أسفر عن العديد من الوفيات والإصابات بجراح وحالات الاحتجاز. كما زادت حالات المواجهة المسلحة بين قوات الحكومة والمعارضة. ولدينا مخاوف متزايدة فيما يتعلق بالآثار الإنسانية للأزمة على المدنيين داخل سوريا.

واستمرت جامعة الدول العربية في مبادرتها الجديرة بالثناء بغية وضع حد للعنف والتشجيع على التوصل إلى حل سياسي. وفي هذا الصدد، نشعر بالتشجيع إزاء التوقيع أمس في القاهرة على بروتوكول يقضي بإيفاد مراقبين من جامعة الدول العربية إلى سوريا، وما زلنا نأمل أن يتمكن المجتمع الدولي من التصرف بطريقة منسقة ومتسقة لدعم هذه الجهود تحقيقا لحل سلمي للأزمة.

وتواصل الأمم المتحدة رصد تدفق المشردين من المواطنين السوريين الى شمال لبنان. واعتبارا من ١٦ كانون الأول/ديسمبر، سجلت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة اللبنانية ٥١٠ ٤ من المشردين مقابل ٥٨١ ٣ في الشهر الماضي. وتعزى الزيادة، بدرجة كبيرة، إلى أولئك الذين عبروا الحدود إلى لبنان في وقت سابق لكنهم لم يسجلوا اسماءهم إلا في الآونة الأخيرة. كما زاد عدد الأفراد المصابين الذين أدخلوا الى المرافق الصحية اللبنانية نتيجة القتال على الجانب السوري من الحدود. وتستضيف تركيا والأردن الآن حوالى ٥٠٠ ٨ و ٠٠٠ ٢ على التوالي من المواطنين السوريين المشردين. وتواصل الأمم المتحدة التنسيق بشكل وثيق مع هذه الحكومات بشأن توفير المساعدة للمشردين.

وبالعودة إلى عملية السلام في الشرق الأوسط، اسمحوا لي أن اختتم بإعادة التأكيد على قلقنا، فيما تقترب السنة من نهايتها، إزاء تدهور الحالة على أرض الواقع، والخطر الذي ما زال مخيّماً على الطريق نحو تحقيق السلام.

يجب علينا ألاّ نسمح لهذه الديناميات السلبية بأن تسود؛ فهناك الكثير جداً على المحك. وما فتئ التحدي الذي نواجهه يتمثل في مساعدة الأطراف على التغلب على هذه الديناميات، وأحثها على الاستفادة من الفرصة التي يتيحها الإطار الذي رسمته المجموعة الرباعية للتخفيف من تصعيد الحالة، والعودة إلى المحادثات المباشرة مع مقترحات جدية بشأن الحدود والأمن، ووقف الاستفزازات. ولا تزال المجموعة الرباعية تركز على تحقيق تقدم في الفترة المقبلة، ويمكن للأطراف أن تتأكد من أن الأمم المتحدة ستواصل القيام بدورها في دعم جهودها الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالروسية): أدعو الآن أعضاء المجلس الى إجراء مشاورات غير رسمية بغية متابعة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.